ترسية مناقصة على «نابيسكو» بقيمة 7.7 مليون دينار من «العمليات المشتركة»

أرست الشركة الكويتية لنفط الخليج وشركة شيفرون العربية السعودية (العمليات المشتركة) مناقصة على الشركة الوطنية للخدمات البترولية (نابيسكو)، بقيمة 7.74 مليون دينار (25.41 مليون دولار).

وقالت "نابيسكو" في بيان للبورصة أمس الأربعاء، إن المناقصة عبارة عن تقديم خدمات بيئية لمعالجة الحمأة، موضحة بأن مدة المناقصة 5 سنوات.

وأوضحت الشركة أنه من المتوقع أن يتم توقيع العقد من قبل الطرفين خلال النصف الأول من شهر مارس/آذار 2020.

كما توقعت الشركة أن يكون هامش الربح لهذا العقد نحو 7 بالمائة، ويعتمد ذلك على ظروف تنفيذ العقد وسير العمل.

وحققت "نابيسكو" أرباحاً بقيمة 6.68 مليون دينار للتسعة أشهر الأولى من العام الماضي، بنمو سنوي 6.16 بالمائة عن مستواها بالفترة المناظرة من عام 2018 البالغ 8.18 مليون دينار.

السيولة زادت 24.9 بالمئة إلى 41.72 مليون دينار

البورصة تتراجع تحت وطأة الضغوط الاقتصادية و«كورونا»

تراجعت المؤشرات الكويتية جماعياً بنهاية تعاملات أمس الأربعاء، للجلسة الثانية على التوالي، حيث هبط المؤشران الأول والعام بنفس النسبة البالغة 0.39 بالمائة، وتراجع المؤشر الرئيسي 0.37 بالمائة، وهبط "رئيسي 50" بواقع 0.35 بالمائةوزادت سيولة البورصة 24.9 بالمائة إلى 41.72 مليون دينار مقابل 33.4 مليون دينار ، كما ارتفعت أحجام التداول 24.4 بالمائة إلى 237.21 مليون سهم مقابل 190.65 مليون سهم بجلسة سابقة .

وسجلت مؤشرات 8 قطاعات تراجعاً بصدارة السلع الاستهلاكية بانخفاض نسبته 1.3 بالمائة، بينما ارتفع قطاعا التأمين والخدمات الاستهلاكية فقط بنسب نمو بلغت 0.63 بالمائة و0.75 بالمائة على التوالي.وجاء سهم "آبار" على رأس القائمة الحمراء مُتراجعاً 18.85 بالمائة، فيما تصدر سهم "الرابطة" القائمة الخضراء مُرتفعاً بنحو 19.51 بالمائة.

وحقق سهم "بيتك" أنشط سيولة بالبورصة بقيمة 9.75 مليون دينار مُتراجعاً 0.87 بالمائة، بينما تصدر سهم "لوجستيك" نشاط الكميات بتداول 33.72 مليون سهم مُرتفعاً 19.09 بالمائة.

قال نائب رئيس إدارة البحوث والاستراتيجيات الاستثمارية بشركة "كامكو إنفست"، إن الضغط لا يزال مُستمراً على السوق الكويتي لليوم الثاني على التوالي، وذلك مع تراجع الأسهم القيادية.

وتابع رائد دياب قائلاً لـ"مباشر": "يبدو أن السوق لن يكون أفضل من الأسواق الأخرى حيث المخاوف من تأثير فيروس كورونا على معدلات النمو الاقتصادي العالمي، ومن المتوقع تأثر العديد من الشركات الكبرى بتلك الأزمة، الأمر الذي سيؤدي إلى تراجع الأرباح بالربع الأول من 2020".

وأضاف دياب: "شكل انخفاض أسعار النفط أيضاً عامل ضغط إضافي على الأسواق الخليجية، حيث توقعت كبرى المؤسسات العالمية بتراجع الطلب على النفط خلال الربع الأول من 2020، علماً بأن هناك اعتماد كبير على الإيرادات النفطية من قبل الدول الخليجية واستمرار تراجعها سوف يؤثر على عدة قطاعات بالفترة المُقبلة".

أما في الجهة المقابلة، بحسب دياب، فقد أظهرت النتائج المالية للعديد من القيادات ارتفاع نسبة أرباحها لعام 2019، مما قد يكون حافزاً في الفترة المُقبلة لمعاودة عمليات التجميع والبدء ببناء مراكز جديدة.

بسبب مخاوف القروض

«التجاري» يحول الأرباح التشغيلية بالكامل إلى مُخصصات

أعلن البنك التجاري الكويتي عن عدم تسجيل أية أرباح سنوية في العام الماضي، موضحاً بأن السبب في ذلك يعود إلى احتجاز الأرباح التشغيلية بالكامل كمُخصصات محددة لمواجهة المخاوف من بعض القروض.

وقال "تجاري" في بيان نشره موقع "مباشر" أمس الأربعاء، إن الأرباح التشغيلية التي تم تسجيلها في العام الماضي تُقدر بنحو 108.5 مليون دينار قبل خصم المُخصصات مقارنة مع 106 مليون دينار في 2018، بارتفاع 2.4 بالمائة.

وتابع: "أنه تماشياً مع السياسة الحصيفة التي يتبعها البنك في شأن اتخاذ الإجراءات الاستباقية اللازمة لتحديد ومعالجة أي مشاكل، تم تخصيص وتحويل الأرباح التشغيلية بالكامل إلى مُخصصات مقابل بعض القروض التي بشأنها بعض المخاوف، إذ استُخدمت المُخصصات المحددة لتحويل تلك القروض إلى حسابات نظامية".

وبين البنك أن الإجراء السابق كان له أثر مباشر على نتائج العام الماضي، حيث لم يتم تسجيل أية أرباح لذلك العام مقارنة بما تحقق في 2018 بأرباح قُدرت آنذاك بنحو 63.8 مليون دينار.

ونوه بأن إجمالي المُخصصات المحتفظ بها لدى البنك بلغ 127.3 مليون دينار بنهاية 2019.

الشيخ أحمد الدعيج الصباح

وأكد "التجاري" على أنه سيباشر حقوقه المرتبطة باسترداد القروض التي تم تحويلها إلى "الحساب النظامي"، وذلك باتخاذ الإجراءات اللازمة في هذا الشأن.

وقال رئيس مجلس إدارة البنك، الشيخ أحمد الدعيج الصباح إن "التجاري" مستمر في سياسته المتشددة للمحافظة على الجودة النوعية لأصوله واتخاذ الإجراءات الاستباقية لتحديد حالات التعثر المتوقعة، بهدف توفير الحماية لكافة أصحاب المصالح.

وأشار الدعيج إلى أن هذا التوجه يمثل أهمية بالغة بالنسبة للبنك لمواجهة التحديات المتمثلة في تقلب الأوضاع الاقتصادية والجيوسياسية التي تعاني منها المنطقة.

ولفت بأن معدل كفاية رأسمال البنك بلغ 18.1 بالمائة بنهاية عام 2019، فيما بلغت نسبة الرفع المالي 11 بالمائة، ونسبة صافي التمويل المُستقر 113.5 بالمائة، ونسبة تغطية السيولة 171 بالمائة.

وأكد الدعيج أن هذه النسب تفوق بشكل مريح الحد الأدنى للنسب المقررة من قبل بنك الكويت المركزي، وعزا التحسن الملحوظ في المؤشرات المالية للبنك إلى استراتيجيته المتحفظة الهادفة إلى "تنظيف محفظة القروض عن طريق شطب القروض غير المنتظمة، مع اتخاذ التدابير والإجراءات كافة اللازمة لحماية مصالح البنك، ما انعكس على القروض غير المنتظمة التي بقيت عند نسبة (صفر)".

الكويت ترفع حيازتها من سندات الخزانة الأميركية بملياري دولار خلال 2019

ارتفعت حيازة دولة الكويت من سندات الخزانة الأمريكية خلال شهر ديسمبر 2019 بنسبة 4.84 بالمائة على أساس سنوي، تقدر بملياري دولار، وذلك وفق التقرير الشهري الصادر عن وزارة الخزانة الأمريكية.

وبلغت حيازة الكويت بنهاية ديسمبر السابق 43.3 مليار دولار، مقارنة بـ41.3 مليار دولار في نفس الشهر من العام السابق.

وعلى أساس شهري، زادت حيازة الكويت بنسبة 0.69 بالمائة علماً بأنها كانت تبلغ في نوفمبر 2019 نحو 43 مليار دولار.

وطبقاً للبيانات، وزعت استثمارات الكويت في سندات الخزانة الأمريكية بين 36.894 مليار دولار سندات طويلة الأجل، و6.426 مليار دولار سندات قصيرة الأجل.

وتحتل دولة الكويت المركز الثاني عربياً في حيازة سندات الخزانة الأمريكية بعد المملكة العربية السعودية التي تحتل المركز الأول بقيمة 179.8 مليار دولار، وبالمركز الثالث تأتي الإمارات العربية المتحدة بـ40.7 مليار دولار.

وعالمياً، واصلت اليابان تصدر القائمة في حيازة سندات الخزانة الأمريكية بـ1154.9 مليار دولار، وتبعتها الصين بـ1069.9 مليار دولار، ثم المملكة المتحدة بـ332.6 مليون دولار.

..ويحصد شهادة الالتزام بمعايير أمن المعلومات في صناعة بطاقات الدفع

حصل البنك التجاري الكويتي على شهادة الاعتماد والالتزام بمعايير أمن المعلومات في صناعة بطاقات الدفع النسخة الثالثة V3.2.1 من قبل SISA Information Security وذلك بعد استكمال كافة المتطلبات واجتياز كافة مراحل التدقيق والتي هدفت إلى ضمان أعلى درجات الأمان والحماية للبطاقات والمدفوعات في كافة المراحل والتي تشمل الإصدار والتفويض والخدمات المصرفية المرتبطة بالبطاقات.

ومن المعروف أن معيار PCI-DSS هو عبارة عن مجموعة من المعايير الصارمة التي يفرضها مجلس معايير أمن صناعة بطاقات الدفع (PCI SSC). وقد تم تصميم هذه المعايير لضمان والتأكيد على أفضل المستويات المتعلقة بمعايير أمن المعلومات لدى المؤسسات التي تشمل أنشطة أعمالها طرح وإصدار البطاقات ووسائل الدفع، حيث يجب إتباع هذه المعايير من قبل أي مؤسسة تقوم بتخزين ومعالجة و/أو إرسال بيانات أصحاب البطاقات لمنع عمليات الاحتيال التي قد تتعرض لها بطاقات الدفع.

ومن جانبه، قال Dharshan Shanthamurthy ، الرئيس التنفيذي والمؤسس لشركة SISA Information Security Worldwide ، " إن الحفاظ على مثل هذا المعيار الدولي الشامل ليس مجرد إنجاز يحدث مرة واحد فقط بل هو عملية مستمرة"، منوهاً بأن البنك التجاري الكويتي وبتحقيقه هذا الإنجاز قد وضع أساساً ممتازاً لتتوافر من خلاله أعلى درجات اليقظة والاستعداد لمواجهة أي أمور محتملة قد يتعرض لها أمن بطاقات العملاء، مبيناً أنه عندما تلتزم المؤسسات بتحقيق هذا المعيار بتسخير الوقت والجهد والتكاليف اللازمة لتحقيق هذا الإنجاز والمحافظة على تحقيقه ، فإننا ندرك حينئذ مدى تقدير تلك المؤسسات لقيمة أمن بيانات العملاء الخاصة بهم كما هو الحال مع البنك التجاري الكويتي.

الهام محفوظ وسحر الرميح و بدر قمحية

وفي هذا السياق قالت رئيس الجهاز التنفيذي بالبنك التجاري الكويتي إلهام محفوظ أن البنك التجاري الكويتي وكونه ثاني أقدم بنك في الكويت يمتلك خبرة تمتد لعقود طويلة في تقديم الخدمات المصرفية لعملائه من الأفراد والشركات وكان سباقاً في طرح العديد من الخدمات المصرفية المتطورة بتوظيف أفضل التقنيات في الصناعة المصرفية وذلك بهدف تحقيق رغبات العملاء البنك التجاري وحماية معلوماتهم وبياناتهم، منوهة في هذا الصدد أن الهجمات الإلكترونية التي قد تتعرض لها البنوك والمخاطر المرتبطة بالخدمات المصرفية الإلكترونية تُفرض على البنوك تفعيل أفضل طرق الحماية مع العمل على توعية العملاء بالأساليب الكفيلة بحماية معلوماتهم وبياناتهم المصرفية وهو الهدف الذي يسعى إليه دوماً البنك التجاري.

وفي معرض حديثه عن هذا الإنجاز، قال بدر قمحية مدير عام قطاع تكنولوجيا المعلومات بالوكالة لدى البنك التجاري الكويتي " إن الحصول على شهادة الالتزام بمعيار PCI DSS ليس أمراً سهلاً ، حيث أن الحصول على مثل هذه الشهادة قد تطلب بذل المزيد من الجهود والتعاون بين كافة الفرق التقنية بالبنك وفرق أمن المعلومات لتحقيق التقدم نحو تعزيز معايير الأمن والحماية للنظم والبنية التقنية الحاضنة لبطاقات العملاء المصرفية". وشدد قمحية على حرص البنك الدائم على ضمان الالتزام بأهم وأحدث المعايير المصرفية المرتبطة بالحفاظ على أمن وخصوصية بيانات العملاء.

فائض تجارة الكويت مع اليابان يقفز 63.1 بالمئة في يناير 2020

قفز فائض تجارة دولة الكويت مع اليابان خلال شهر يناير 2020 بنسبة 63.1 بالمائة على أساس سنوي، حسب بيان وزارة المالية اليابانية الصادر أمس الأربعاء.

وسجل فائض تجارة الكويت مع اليابان لصالح الأولى في الشهر الماضي 69.31 مليار ين ياباني (631.33 مليون دولار)، مقارنة بـ42.49 مليار ين ياباني (387.03 مليون دولار) في يناير 2019.

يشار إلى أن فائض الميزان التجاري لصالح الكويت مع اليابان انخفض خلال عام 2019 بنسبة 6.8 بالمائة إلى 563.99 مليار ين ياباني، مقارنة بـ605.26 مليار ين ياباني في 2018.

ودعم ارتفاع الفائض التجاري لصالح الكويت، ارتفاع حجم صادراتها إلى اليابان في يناير الماضي بنسبة 54.2 بالمائة عند 85.09 مليار ين ياباني (775.07 مليون دولار)، مقابل 55.17 مليار ين ياباني (502.53 مليون دولار) بالشهر المماثل من العام السابق.

وبلغت قيمة واردا الكويت من اليابان في الشهر الماضي 15.78 مليار ين ياباني (143.74 مليون دولار)، علماً بأنها كانت تبلغ في يناير 2019 نحو 12.67 مليار ين ياباني (115.41 مليون دولار)، بنمو سنوي 24.5 بالمائة.

وعلى مستوى الشرق الأوسط، فقد سجل فائض تجاري مع اليابان بقيمة 635.22 مليار ين ياباني (5.79 مليار دولار)، بنمو 8.3 بالمائة عن مستواه في يناير 2019 البالغ 586.61 مليار ين ياباني (5.34 مليار دولار).

«أرامكو للتجارة» توقع اتفاقاً لشراء النفط الخام الكويتي

قالت ثلاثة مصادر مطلعة إن شركة أرامكو السعودية لتجارة المنتجات البترولية (أرامكو للتجارة) وقعت أول اتفاق لها مع شركة البترول الوطنية الكويتية لشراء النفط الخام الكويتي في 2020 من أجل مصفاتها.

وأضافت المصادر أن الذراع التجارية لشركة أرامكو السعودية أكبر شركة لتصدير النفط في العالم ستبدأ في نقل النفط الكويتي المعد للتصدير هذا العام وهو نوع يمكن معالجته في مصافي تملكها أرامكو في آسيا. ولم يعرف على الفور حجم النفط الذي سيتم نقله بموجب التعاقد.

وقال أحد المصادر إن أرامكو للتجارة ستحدد المعدل الذي سيتم نقله كل شهر.

المتخرجين من مركز «درة الخليج» للتدريب

«الخليج» يكرم موظفي الخدمات المصرفية الشخصية

احتفل مركز "درة الخليج" للتدريب التابع لبنك الخليج بتخريج 154 موظفًا ممن أنهوا برامجهم التدريبية، كما كرم المركز 33 موظفًا من إدارة الخدمات المصرفية الشخصية على جهودهم وإنجازاتهم خلال الربعين الثالث والرابع من العام الماضي. وحضر الحفل أعضاء الإدارة التنفيذية في بنك الخليج وقياديي إدارة الموارد البشرية وإدارة الخدمات المصرفية الشخصية.وجاء الحفل تقديرًا للجهود الكبيرة التي يبذلها أعضاء إدارة الخدمات المصرفية الشخصية، ولدورهم المهم في التعامل المباشر مع العملاء وتوفير أفضل مستويات الخدمة لهم.

وحول هذه الاحتفالية، قالت مدير عام الموارد البشرية في بنك الخليج، سلمى الحجاج: "الخدمات المصرفية الشخصية هي أساس عملنا في بنك الخليج، وتطوير قدرات ومهارات موظفينا في هذا القطاع ينعكس إيجابيًا بشكل جلي على أداء البنك بشكل عام. نلتزم في بنك الخليج التزامًا تامًا بتقديم أفضل مستويات الخدمة لعملائنا كما نحرص على دورنا في دعم الشباب وتمكينهم بالتدريب والخبرة العملية بما يعزز الاستدامة الاقتصادية والمجتمعية في الكويت."

سلمى الحجاج

ومن الجدير بالذكر أن مركز "درة الخليج"، المركز التدريبي التابع لبنك الخليج، يعقد العديد من البرامج والدورات التدريبية لموظفي البنك والمقبلين على العمل فيه طوال العام.

وتم خلال الحفل أيضًا تكريم أعضاء أكاديمية المبيعات المباشرة على إنهائهم البرنامج التدريبي بنجاح. كما قدم الحفل شهادات أخرى من بينها: شهادة أفضل مسؤول علاقات عملاء، وكبير ممثلي خدمة العملاء ومركز الاتصال – مساعد مدير الفريق.

الكويت تسجل عجزاً بقيمة 2.3 مليار في الفترة من أبريل 2019 إلى يناير 2020

أظهرت بيانات رسمية أمس الأربعاء أن الكويت سجلت عجزا بقيمة 2.3 مليار دينار (7.52 مليار دولار) في الفترة من أول أبريل 2019 إلى نهاية يناير ، بعد أن أودعت عشرة بالمئة من الإيرادات في صندوقها للثروة السيادية ، وفقا لرويترز.

كانت الكويت قالت في وقت سابق إنها تتوقع عجزا إجماليا قدره 7.7 مليار دينار في السنة المالية 2019-2020، التي تنتهي في مارس.وقالت وزارة المالية إن البيانات المنشورة غير مكتملة بسبب تأخيرات في الإفصاح عن الإنفاق من جانب عدة وكالات حكومية.